اقتصاد

منتدى الدول المصدّرة للغاز بالدوحة

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

بدأت في العاصمة القطرية الدوحة، أمس الأحد، الاجتماعات التحضيرية للقمة السادسة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدّرة للغاز، المقرر أن تعقد غداً الثلاثاء، برعاية أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. ويشارك في القمة قادة ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنتدى، بينهم الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، الذي وصل إلى الدوحة أول من أمس، والرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، الذي من المقرر أن يبدأ زيارة للدوحة اليوم الاثنين. وتعقد القمة السادسة تحت شعار «الغاز الطبيعي: لرسم مستقبل الطاقة»، وسط مخاوف من أن تقطع روسيا إمدادات الغاز إلى أوروبا، في حالة تصاعدت الأزمة الأوكرانية، إذ تناقش عدداً من القضايا المهمة المرتبطة بتطورات قطاع الطاقة العالمي والاهتمام المتزايد باستخدام الوقود النظيف.

يقول أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رائد المصري، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ القمة تكتسي أهمية انطلاقاً من أمرين: تزامنها مع انعقاد مؤتمر ميونخ للأمن في نسخته الـ 58، ومن ثم أزمة الطاقة العالمية التي بدأت تظهر على السطح، خصوصاً مع التوتر بين الغرب وروسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية المتصاعدة، التي تربطها علاقة مباشرة بإمدادات الغاز من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويضيف المصري أن قطر لاعب رئيس في موضوع الطاقة النظيفة، بما يمكنها أن تحجز مكاناً على مستوى إعادة الترتيب الدولي والإقليمي، وهذا يعطيها أهمية كبيرة، من ناحية الطاقة النظيفة وإنتاجها، وناحية الدور والإمكانات الكبيرة التي يمكن أن توفرها الدولة الخليجية من الغاز المسال. ويتابع أن قطر بدأت بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بصورة كبيرة، تلافياً لحدوث أي اضطرابات في أسواق الطاقة على المستوى الدولي.

ومن المقرر أن يعقد وزراء الطاقة والنفط للدول الأعضاء في المنتدى، اجتماعاً استثنائياً، اليوم الاثنين برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا، لبحث جدول أعمال قمة الرؤساء ورؤساء الحكومات للدول الأعضاء في المنتدى، وكذلك صياغة «إعلان الدوحة» الذي سيصدر في ختام أعمال القمة، غدا الثلاثاء.

وأعلنت قطر استضافتها للقمة السادسة في ختام أعمال القمة الخامسة التي عقدت في عاصمة غينيا الاستوائية مالابو، خلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، سعد بن شريده الكعبي، حينها «إن دولة قطر التي سبق لها أن استضافت القمة الأولى للمنتدى في عام 2011، ستحتضن القمة السادسة، وهي في حالة استعداد لاستضافة نهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022». وأضاف الكعبي في كلمته أمام القمة الخامسة: «هذه المنافسة الأبرز لن تكون بطولة رياضية فقط، بل ستكون أيضاً مناسبة تتعلق بالإنسان، والسلام، والوئام، والتنمية، والازدهار، وستكون منافسة كأس العالم هذه أول منافسة محايدة بالنسبة إلى الكربون، حيث سنستخدم الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى العديد من التقنيات الموفرة للطاقة».

وأكد أن قطر تؤكد التزامها المسؤوليات التي تتحملها كأكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، وفي مقدمتها تشجيع الحوار الإقليمي والدولي، وتعزيز موقع الغاز الطبيعي باعتباره الوقود الأحفوري الأنظف ومصدر الطاقة المستقبلي، وصولاً إلى اقتصادات منخفضة الكربون.

نمو صناعة البريد الصينية

شهدت صناعة البريد الصينية نمواً مطرداً في عائدات الأعمال وتسليم الطرود في يناير/ كانون الثاني، وفقاً لبيانات من الهيئة الوطنية للبريد. وأوضحت الهيئة أنّ القطاع حقق إيرادات بأكثر من 127,11 مليار يوان (حوالي 20,1 مليار دولار) الشهر الماضي، بزيادة 8,7 بالمائة على أساس سنوي. وتعاطت شركات البريد السريع مع 8,77 مليارات طرد في يناير الماضي، بزيادة 3,3 بالمائة مقارنة مع العام الماضي. ووصلت إيرادات الأعمال المجمعة إلى 91,73 مليار يوان خلال تلك الفترة، بارتفاع 5,7 بالمائة على أساس سنوي. وتوقعت الهيئة أن تصل إيرادات أعمال صناعة البريد السريع إلى 1,16 تريليون يوان في عام 2022، بزيادة 12 بالمائة مقارنة مع العام الماضي، مع وصول إجمالي الطرود التي يتم التعاطي معها إلى 122,5 مليار طرد.

(Getty)

تبعات رفع الفائدة على الدولار

مصطفى عبد السلام

يوما بعد يوم تزيد الضغوط على البنوك المركزية العالمية وصناع السياسة النقدية حول العالم لاتخاذ قرارات عاجلة تعالج أزمة التضخم الحادة وتكبح قفزات الأسعار التي تكاد تطيح الاقتصادات الكبرى والنامية على حد سواء، وتقضي على ما تبقى من قوة شرائية لدى المستهلكين حول العالم، وترفع كلفة السلع الرئيسية خصوصاً النفط وموارد الطاقة والغذاء والمواد الخام، وتزيد نسب البطالة والفقر.

وبعدما كانت التوقعات تشير إلى قيام البنوك المركزية الكبرى برفع سعر الفائدة بمعدل مرتين خلال العام الجاري، زادت التوقعات لأربع مرات، ثم لما يزيد عن ضعفي الرقم الأخير حيث بتنا نتحدث عن احتمال رفع البنك المركزي الأميركي الفائدة 7 مرات خلال عام 2022 بدلا من 5 ارتفاعات توقعها في وقت سابق «غولدمان ساكس» وهو من أكبر المصارف الاستثمارية حول العالم.

بل إنّ الاقتصاديين في بنك «جي بي مورغان» توقعوا يوم السبت الماضي، رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بنسبة ربع في المائة في كل اجتماع على مدار 9 اجتماعات متتالية يعقدها خلال العام الجاري في محاولة للحد من التضخم الجامح الذي بات أكبر معضلة تواجه إدارة جو بايدن.

وعلى أقل تقدير توقع الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورغان» جيمي ديمون الأسبوع الماضي، أن يدفع ارتفاع التضخم الجامح في الولايات المتحدة البالغ أكثر من 7% البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة، 6 أو 7 مرات هذا العام.

وبعدما كانت تقديرات بنوك الاستثمار الكبرى هي رفع سعر الفائدة على الدولار بنسبة تتراوح ما بين نصف وواحد في المائة طول العام الجاري، باتت التوقعات تتحدث عن زيادات تصل إلى 2% وربما 2,25% وفق توقعات حديثة لمصارف أميركية كبرى.

ومع زيادة منسوب القلق فإنّ دولاً عربية عدة تقف متفرجة على القرارات المتوقع صدورها من قبل البنوك المركزية الكبرى لأنه لا رأي لها في ما يحدث على الساحة الدولية سواء في ما يتعلق بإجراءات مكافحة التضخم، أو رفع سعر الفائدة على العملات الرئيسية مثل الدولار والإسترليني، كل ما ستفعله حكومات تلك الدول هو زيادة سعر الفائدة لمواجهة التضخم وأي اضطرابات متوقعة في أسواق الصرف المحلية، والحفاظ على ما سيتبقى من أموال ساخنة في أسواقها، أو بهدف جذب مستثمرين جدد يبحثون عن أسعار فائدة مرتفعة بغض النظر عن درجة المخاطر داخل الدول.

تبعات زيادة سعر الفائدة على اقتصادات دول العالم سواء المتقدم أو النامي ربما لن تقل خطورتها عن تلك المخاطر التي سببتها جائحة كورونا والتي ستكلف العالم نحو 14 تريليون دولار حتى العام 2024 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

أخبار مختصرة

إثيوبيا تطلق عملية إنتاج الكهرباء من سد النهضة

أطلق رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، رسمياً عملية إنتاج الكهرباء من سد النهضة المقام على نهر النيل، أمس، في تطور بالغ الأهمية، إذ يعد السد مصدر توترات إقليمية خصوصاً مع مصر، التي تعتمد على النيل لتوفير حوالى 90% من احتياجاتها من مياه الري والشرب. وذكرت وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية، عبر صفحتها الرسمية على «فيسبوك» ان الطاقة المولدة تأتي من وحدة إنتاج بقدرة 375 ميغاواط، بينما هناك وحدة ثانية قيد الإعداد. واشارت الوكالة إلى ان السد سيولد 5250 ميغاواط من الكهرباء عند اكتماله.

مصارف لبنان تغلق عشرات الفروع

في مواجهة الانهيار المستمر منذ عامين، يعمل القطاع المصرفي الذي كان يعدّ فخر الاقتصاد اللبناني على إعادة تنظيم ذاته عبر تسريح آلاف الموظفين وإغلاق عشرات الفروع، في خطوة تسبق التوافق على خطة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي. وبلغت قيمة الودائع الإجمالية في ذروتها أكثر من 150 مليار دولار قبل عام من بدء الأزمة عام 2019، وفق تقديرات رسمية. لكنّ المشهد تغيّر كلياً على وقع الانهيار الاقتصادي الذي صنّفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850، وفرضت المصارف قيوداً مشددة على عمليات السحب بالدولار.

صرف دفعة من منحة الدوحة لفقراء غزة

بدأت اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، أمس الأحد، صرف دفعة شهر فبراير/ شباط من المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة في القطاع، والتي تستفيد منها نحو مائة ألف أسرة فلسطينية. وباتت المنحة تصرف عبر المحال التجارية ونقاط التوزيع من خلال الأمم المتحدة، بعد محاولات إسرائيلية متعددة، منذ منتصف العام الماضي، لمنعها والحيلولة دون وصولها إلى مستحقيها في القطاع. وقال رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير محمد العمادي إنّ اللجنة، وبالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، بدأت الصرف، وبواقع مائة دولار لكل عائلة.

ارتفاع جديد في قيمة الدينار العراقي يثير حيرة بالأسواق

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

لليوم الثاني على التوالي، يسجل الدينار العراقي ارتفاعا جديدا في قيمته أمام الدولار، في البورصة الرئيسية بالعاصمة بغداد، وفي إقليم كردستان. ويأتي ذلك وسط استمرار الجدل السياسي في البلاد حيال ملف إعادة قيمة الدينار إلى ما كان عليه قبل الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد عام 2020، والذي اضطر الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار من 1200 إلى 1450 دينارا للدولار، ضمن حلول مواجهة عجز دفع المرتبات الشهرية للموظفين والتي تتعدى نحو 5 مليارات دولار شهريا. وسجلت بورصة الكفاح والحارثية في بغداد، أمس، تراجع العملة الأميركية أمام نظيرتها المحلية بواقع 1450 دينارا للدولار، وفي أربيل 1452 دينارا للدولار الواحد، وذلك بعد يوم من تداول أقفل على 1460 دينارا للدولار في بغداد وأربيل. وكان سعر صرف الدولار قبل ذلك شبه ثابت بسعر 1480 دينارا عراقيا مقابل الدولار الواحد.

وعزا صاحب مكتب تحويلات مالية وصرافة في بغداد، محمد نهج الجبوري، الانخفاض إلى الارتباك الحاصل بين التجار وأصحاب الشركات المالية حيال مستقبل الجدل السياسي بشأن الإبقاء على سعر الصرف الحالي أو إعادته إلى عتبة الـ 1200 دينار للدولار الواحد. وأوضح الجبوري لـ«العربي الجديد» أن «الجميع يخشى خسارة كبيرة في حال اتخذ قرار بالتغيير، وهناك إقبال واضح من قبل المواطنين على شراء الذهب للتخلص من هذه الحيرة»، وفقا لتعبيره.

في المقابل، قال متداول في سوق بغداد للأوراق المالية، عبد الرحمن الفضلي، لـ«العربي الجديد»، إن «محاولات البرلمان رفع قيمة الدينار مقابل الدولار، أثرت على سعر الدولار في البورصة، والذي تراجع بنسبة قليلة». وأشار إلى أن «هناك جمودا واضحا في التعاملات بالدولار، وأن الكثير مترددون ومتخوفون من عدم استقرار سعر الصرف، لذا فإن السوق بدا مرتبكا».

وأول من أمس، أثير جدل سياسي بعد تغريدة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قدم بها 5 مقترحات بشأن ملف «خفض قيمة الدينار مقابل الدولار»، من بينها استدعاء وزير المالية، ومحافظ البنك المركزي إلى البرلمان، وقد رفض الوزير الحضور. ويحذّر سياسيون من تأثيرات سلبية لخفض سعر الدولار على موازنة البلاد.

ملف

الأزمة الأوكرانية تهدّد غذاء العرب

كشفت الأزمة الأوكرانية عن مخاطر عديدة للأمن الغذائي بالمنطقة العربية، ويأتي ذلك في ظل تزايد المخاوف من تضاعف فاتورة الواردات من السلع الضرورية ولا سيما الحبوب، إذ تُمثل روسيا وأوكرانيا أكثر من 35% من ثلث شحنات القمح والشعير العالمية، ما يضع معظم الدول العربية في مرمى تداعيات الصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا حول الملف الأوكراني والمخاوف المتصاعدة من اندلاع حرب تعطل أحد أكبر مصادر إمدادات الغذاء في العالم

مخاوف من غلاء خبز الفقراء بسبب ارتفاع أسعار القمح عالمياً (Getty)

مأزق إمدادات الغذاء والغلاء

مصر والجزائر ضمن الأكثر تضرراً عالمياً

اصبحت المنطقة العربية التي تعد اكبر مستورد للغذاء في العالم في مرمى تداعيات الازمة الاوكرانية

القاهرة، الجزائر ـ **عبدالله عبده حمزة كحال**

كشفت الأزمة الأوكرانية عن تهديدات كبيرة للأمن الغذائي العربي، إذ تتعرض إمدادات السلع الضرورية لمخاطر كبيرة وخاصة في ما يتعلق بواردات الحبوب في وقت تعد فيه المنطقة أكبر مستورد للغذاء في العالم.

وتشمل قائمة أكثر 10 دول استيرادا للقمح في العالم دولتين عربيتين وهما مصر والجزائر، حيث تعد مصر أكبر مستورد ومستهلك للقمح في العالم، كما جاءت الجزائر ضمن القائمة.

وشهدت أسعار القمح قفزات إلى مستويات كبيرة خلال الفترة الأخيرة، بعد أن تصاعدت التوترات السياسية بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا بشأن أوكرانيا والمخاوف من اندلاع حرب في هذه المنطقة، ما أثار مخاوف حيال الشحنات المستقبلية للحبوب. وتُمثل روسيا وأوكرانيا فقط أكثر من 35% من ثلث شحنات القمح والشعير العالمية، حسب تقارير حديثة.

الدول الأكثر استيراداً

ووفق بيانات وزارة الزراعة الأميركية، استوردت مصر خلال 2020، نحو 9,6 ملايين طن تشكل 5,8% من واردات العالم من القمح في ذلك العام، كما استوردت الجزائر حوالي 7 ملايين طن، تمثل 4,3% من الاستيراد العالمي في العام ذاته.

وتحل العديد من الدول العربية في مراكز تالية، إذ يأتي المغرب بعد الجزائر بواردات تبلغ نحو 4,8 ملايين طن، العراق 3,3 ملايين طن، اليمن 3,3 ملايين طن، السعودية 3,2 ملايين طن، السودان 2,7 مليون طن، الإمارات 1,8 مليون طن، وتونس 1,6 مليون طن.

ووفقاً للخبير الاقتصادي، عبد الثواب بركات، بحديث لـ«العربي الجديد» فإنه بينما تشكل الدول العربية نحو 5% من سكان العالم، تستورد 20% من كمية الحبوب المتاحة للتجارة الدولية، ولا تنتج سوى 2,5% من الإنتاج العالمي للحبوب.

وحسب بركات «تستورد الدول العربية نحو 60% من احتياجاتها من القمح اللازم لصناعة رغيف الخبز من روسيا في أقصى شمال شرق آسيا ومن أوكرانيا وفرنسا ورومانيا في أوروبا. وتستورد 65% من احتياجاتها من زيوت الطعام من ماليزيا وإندونيسيا». وقال بركات: «هكذا، تهدر الحكومات العربية الأمن الغذائي وتضع أمن المواطن العربي واستقراره رهن الاستقرار السياسي واعتدال المناخ في تلك الدول المصدرة للأغذية».

مصر تستعجل رفع سعر الخبز

سادت في مصر مخاوف من أزمة كبيرة ستتعرض لها نتيجة تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية وخاصة أن هاتين الدولتين هما أكبر مصدر للقمح إلى القاهرة، ما سينعكس حتمًا على سعر رغيف الخبز المدعم المخصص للفقراء ومحدودي الدخل، إذ إن مصر تستورد نحو 10 ملايين طن قمح سنوياً، منها 6 ملايين طن للخبز المدعم.

وقال وزير التموين المصري علي المصيلحي، إنّ المناقصات بين كبريات الدول المصدرة للقمح والحبوب في العالم تزيد الشكوك في الأسواق، وذلك في إشارة إلى روسيا وأوكرانيا، إذ تعد مصر واحدة من كبرى الدول المستورة للقمح عالمياً.

وأضاف المصيلحي في تصريحات يوم 13 فبراير/ شباط الجاري، أن احتياطيات القمح لدى مصر «آمنة وكافية لفترة 5,4 أشهر». وفي هذا السياق، يقول الباحث في الشؤون الاقتصادية، عبد النبي عبد المطلب، لـ«العربي الجديد»: «بالتأكيد ستؤثر التوترات على واردات مصر من القمح، وخاصة أن القمح الأوكراني أصبح من أهم مصادر تصنيع الخبز المدعم في مصر، لكن لا أعتقد أن الواردات من القمح الروسي ستتأثر كثيراً، إلا إذا فرضت الأمم المتحدة حظراً على حركة التجارة الروسية على المستوى العالمي، وأوضح أن أسعار القمح شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بمجرد حدوث التوتر على الحدود الروسية الأوكرانية، ما سوف يؤثر سلباً على ما تتحمله الموازنة العامة للدولة نتيجة دعمها لرغيف الخبز.

> قلق من تعطل واردات القمح وارتفاع الأسعار عالمياً

وقال الباحث الاقتصادي إلى أن مصر قد تضطر للعودة إلى استيراد القمح من الولايات المتحدة أو من كندا أو من فرنسا رغم ارتفاع الأسعار، مشيراً إلى أنّ الأزمة الأوكرانية قد تكون مبرراً للحكومة لرفع أسعار الخبز المدعم كما حدث سابقاً مع السكر والزيت. من جانبه، أشار الخبير الاقتصادي، أحمد ذكر الله، إلى أنّ الأزمة الأوكرانية ستعمق عجز الموازنة المصرية، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومنها القمح، بخلاف الارتفاعات السابقة على المستوى العالمي.

قلق جزائري على الإمدادات

تنظر الجزائر على غرار العديد من الدول العربية، لتسارع الأحداث في الأزمة الأوكرانية بكثير من الترقب والقلق، على إمداداتها من القمح الروسي. وتأتي بوادر انزلاق الأوضاع نحو الحل العسكري متزامنة مع مساعي الجزائر لتنويع مموّنيها بالقمح وكسر هيمنة فرنسا، وجاء القمح الروسي كملاذ للدولة المنتجة للنفط.

ويأتي انقطاع الإمدادات المحتمل للقمح الروسي، في وقت سبق بالنسبة للجزائر، وهي دولة مغاربية أخرى تعتمد بشدة على واردات الحبوب، لضمان خبز شعبها.

وتسبب شح الأمطار العام الماضي في انخفاض إنتاج الحبوب الجزائرية بنسبة 40%، بما في ذلك القمح، مما سيدفع السلطات الجزائرية لبذل جهد أكبر، وإنفاق مالي مضاعف لتعويض النقص من خلال زيادة الواردات. وحسب الأرقام التي تحصلت عليها «العربي الجديد» من وزارة الفلاحة، أنتجت الجزائر 3,9 ملايين طن من الحبوب السنة الماضية، فيما استوردت نحو 7 ملايين طن. وإلى ذلك، أكد مدير مركزي بديوان الحبوب الجزائري، نور الدين معطية، أن «الجزائر بصفتها أحد أكبر مستوردي القمح تتابع بقلق تطورات الأزمة الأوكرانية، لما لها من تأثير على قمح الجزائر المستورد.

وأضاف: يجب توضيح بعض النقاط، أولاً الجزائر لا تعتبر زبوناً رئيسياً لروسيا وأوكرانيا، فعلاً هناك واردات من القمح الروسي الذي عادت إليه الجزائر السنة الماضية بعد انقطاع فاق 5 سنوات، إلّا أنّه يبقى ملاذاً للجزائر في سعيها لتنويع مموّنيها بهذه المادة المهمة التي تعتبر عصب الأمن الغذائي لأيّ دولة، فيما تشتري الجزائر القمح الأوكراني عبر صفقات استثنائية سنوياً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

وارادات بـ100 مليار دولار سنوياً

وصلت قيمة فاتورة استيراد الدول العربية من الاغذية الى نحو 100 مليار دولار سنويا، وفقه تقرير قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية في مايو/ ايار من العام الماضي، بزيادة 10% عن قيمتها في سنة 2016، وكانت 90 مليارا. وستزيد معاناة الحكومات من عمليات الاستيراد في ظل العجز المستمر في موازناتها العامة بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاكمال الاقتصاد العالمي وتراجع المتاح من الانتاج الغذائي في السوق الدولية.

مخاوف من صدمة في المغرب وتونس

يتخوف المغرب وتونس من حدوث صدمة سعرية لاسعار الاغذية في حال غزو روسيا اوكرانيا، وبالتالي تاثر صادرات البلدين من القمح

تونس ـ **إيمان الحامدي**
الرباط ـ **مصطفى قماس**

يراقب كل من المغرب وتونس بالكثير من القلق تطورات ومآل الأزمة الأوكرانية، خاصة أن البلدين يعتبران من كبار مستوردي الأغذية خاصة القمح. في المغرب تتابع الحكومة تطورات أزمة أوكرانيا في وقت يتوقع أن يتراجع إنتاج المملكة من هذه المادة خلال الموسم الحالي بسبب الجفاف. وتأتي أوكرانيا وروسيا في المركز الثاني والثالث، بعد فرنسا ضمن مصدري القمح اللين للمغرب، بينما تتبوأ كندا المركز الأول ضمن موردي القمح الصلب للمملكة. ويعتبر المغرب ثالث مستهلك للقمح في أفريقيا، بعد مصر والجزائر، حيث يتجاوز الاستهلاك 100 مليون قنطار في العام، علما أنه يعد من بين العشر دول في العالم الأكثر استيرادا للحبوب. ويصل متوسط الاستهلاك الفردي إلى 200 كلغ من القمح في العام، أي ما يمثل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، حيث يعتبر عبر الخبز أهم مكون في النظام الغذائي المحلي. وترتفع واردات المغرب من القمح حسب مستوى المحصول الذي يتغير من عام لآخر، فقد قفز في الموسم إلى 103,2 ملايين قنطار، بعدما بلغ 32 مليون قنطار في الموسم الذي قبله، و52,3 مليون قنطار في موسم 2018-2018. ويبقى الاستيراد في المغرب رهينا بمستوى المحاصيل في الموسم السابق، فقد استورد في موسم 2019-2020، نحو 87,5 مليون قنطار، بعد محصول في حدود 52,3 مليون قنطار في موسم 2019-2018.

وإلى غاية نهاية العام الماضي، وصل استيراد المغرب من القمح نحو 46 مليون قنطار من القمح، بعد تسجيل محصول في حدود 103 ملايين قنطار في موسم 2020-2021. ولا يؤمن المغرب عبر الإنتاج كل حاجياته من الحبوب، فبين 2014 و2019، لم يغط متوسط الإنتاج من القمح والشعير والذرة، سوى 54% من الحاجيات، حسب المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

ويدفع الاستهلاك المحلي المرتفع من القمح بالسلطات العمومية إلى ضمان أسعار بيع القمح اللين لتفادي المنافسة الخارجية، كما تدعم سعر الدقيق المستخرج من القمح اللين بهدف توفير خبز في حدود 1,20 درهم.

ويؤكد الحسين أزاز، رئيس الفيدرالية الوطنية لأرباب المخابز، أن الأزمة الأوكرانية، ستؤثر على واردات المغرب من القمح اللين، الذي يعتبر البلدان المتخاصمان أهم مصدر له. ويشير في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إلى أن المغرب يسعى إلى تنويع مصادر استيراد القمح، غير أنه يلاحظ الأزمة الحالية، يمكن أن تقفز بأسعار ذلك المنتج، الذي وصل في الفترة الأخيرة إلى نحو 40 دولارا. وفي تونس يبدي مهتمون بالشأن الاقتصادي مخاوف من وقوع البلاد تحت تأثيرات صدمة الغذاء الذي قد يحدثها تواصل الأزمة الروسية الأوكرانية نظرا لاعتمادها على قمح الشمال في أكثر من 70% من وارداتها من الحبوب، بينما تعاني تونس من ضعف مخزونات الحبوب.

ورغم أن المبادلات التجارية التونسية الأوكرانية لا تتعدى 300 مليون دولار سنويا، إلا أن القلق بشأن تأثيرات التصعيد الروسي الأوكراني يظل قائما بسبب تأثير الأزمة على برمجة واردات القمح والمواد النفطية من البلدين. وتونس زبون وفي لقمح ونفط الشمال الذي يتم توريده من كل من أوكرانيا وروسيا وبدرجة أقل بلغاريا.

ويرجّح الخبير الاقتصادي محمد منصف الشريف أن تؤثر الأزمة بين البلدين على مختلف البلدان الموردة للمواد الحبوية القادمة من دول الشمال وروسيا، مؤكدا أن أغلب الدول العربية تعوّل على القمح الروسي والأكراني لتوفير الغذاء لشعوبها ومن بينها تونس.

وبحسب الشريف فإن الأزمة ستوفر مناخا خصبا للتجار في الأسواق العالمية لزيادة الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على ميزانيات الدول الموردة للحبوب من منطقة التوترات، مشيرا إلى أن تونس ليست بمنأى عن هذه التأثيرات. وأفاد في سياق متصل بأن زيادة الأسعار في السوق العالمية سيجبر الحكومة على زيادة مخصصات الدعم الموجهة للخبز والمعجنات أو الذهاب إلى الزيادة في الأسعار لتجنب عجز إضافي في الموازنة.

وتشهد السنوات الأخيرة توجهًا نحو التوريد من أسواق محددة، إذ تستورد تونس نحو 80% من القمح من منطقة البحر الأسود وأساسا روسيا وأوكرانيا، وبدرجة أقل تستورد أيضا من فرنسا وبلغاريا، وتعد تونس أكثر عرضة لصدمات أسعار الغذاء الدائمة.

مخاوف على رغيف الخبز في تونس (فرانس برس)

فاتورة الأردن من القمح والشعير مرشحة للارتفاع

عمان ـ **زيد الدبيسة**

لا يخفي الأردن مخاوفه من الآثار التي ستلحق باقتصاده وأمنه الغذائي في حال تفاقمت الأزمة الأوكرانية وغرّقت موسكو أوكرانيا ونشبت الحرب بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة، رغم أنه يتحوط على مخزون كبير من مادتي القمح والشعير والمواد التموينية.

وبحسب أرقام رسمية، فإن الأردن يستورد ما نسبته 85% إلى 90% من سلته الغذائية من الأسواق العالمية، لعدم وجود إنتاج محلي من معظم السلع، ولا تغطي الكميات المنتجة الأخرى احتياجاته، باستثناء عدد محدود جدا منها.

وقال مسؤول أردني مطلع، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة تراقب باهتمام تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية، كاشفا عن أنه تم تفعيل خلية الأزمة التي تنشط في مثل هذه الظروف، والعمل على وضع الحلول للأزمة للحد من تداعيات الحرب المحتملة على الأردن، خاصة ما يتعلق بارتفاعات أسعار النفط والغاز والقمح والشعير والمواد الغذائية ومدخلات الإنتاج والمواد الأولية في الأسواق الدولية. وبحسب المسؤول الأردني، فإن المملكة، وإن كانت لا تستورد القمح والشعير من أوكرانيا حاليا، وارداتها من السلع الغذائية الأخرى محدودة جدا، إلا أن المخاوف من ارتفاع عالمي على أسعار الأغذية والقمح والشعير وغيرها من السلع الغذائية سيرفع قيمة فاتورة الغذاء التي تبلغ سنويا 15 شهرا، فيما تطرح الحكومة مناقصات مستمرة لشراء مزيد من الكميات.

وقال مدير التجارة الداخلية في وزارة الصناعة والتجارة، عاطف علاونة، لـ«العربي الجديد»، إن الأردن لم يستورد تحديد سعر الخبز بـ 32 و40 قرشا للكيلو، للحجم الكبير والصغير على التوالي، كما لا تستطيع الحكومة، وفق المسؤول الحكومي، رفع أسعار الشعير الذي يباع لمربي الثروة الحيوانية بالسعر المدعوم وبنحو 247 دولارا للطن، فيما تكلفته تبلغ نحو 400 دولار. وحتى هذه اللحظة واستنادا إلى بيانات وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، فإنه لم يطرأ أي ارتفاع على أسعار القمح عالميا بسبب الأزمة الأوكرانية، وهي بحدود 340 دولارا للطن.

ويبلغ احتياطي الأردن من القمح حوالي 1,3 مليون طن، تكفي الاستهلاك المحلي لمدة 15 شهرا، فيما تطرح الحكومة مناقصات مستمرة لشراء مزيد من الكميات.

وقال مدير التجارة الداخلية في وزارة الصناعة والتجارة، عاطف علاونة، لـ«العربي الجديد»، إن الأردن لم يستورد تشكل المشتريات منها ما نسبته 90% من احتياجات البلاد، ويتم استيراد الكميات الأخرى من مناشئ مختلفة.

وقال رئيس غرفة تجارة عمان، خليل الحاج توفيق، لـ«العربي الجديد»، إن المخزون الغذائي في الأردن آمن ومريح ويتم الاستيراد من مناشئ مختلفة، أما بالنسبة للاستيراد من روسيا وأوكرانيا فيتم لبعض أنواع الزيت النباتي، خاصة زيت دوار الشمس، وإن مخزون المملكة منه كاف، وهناك العديد من البدائل المتاحة للاستيراد.

وأوفق رئيس غرفة تجارة عمان، فإن الحكومة تحرص دائما على إدامة حركة شحن البضائع لتوفير احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع، وبالتالي فإن القطاع التجاري الأردني قادر على الاستيراد بحكم خبرته وتعاملاته الطويلة من أسواق مختلفة.

سعر رغيف الخبز مرتفع في الأردن (فرانس برس)

مخاطر على مخزونات الحبوب في ليبيا

أكد أصحاب مطاحن أنّ مخزون الحبوب محدود في ليبيا ولا يكفي سوى شهرين

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تعاني ليبيا من نقص حاد في مخزون الحبوب، وسط غياب حكومي بسبب الانقسامات السياسية التي ترتّبت على صراع السلطة بين حكومتي عبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا. وتسود مخاوف من تداعيات سلبية لأزمة أوكرانيا على إمدادات القمح إلى ليبيا. وأكد أصحاب مطاحن أن مخزون الحبوب محدود ولا يكفي سوى شهرين، إذ تستورد ليبيا 43% من احتياجاتها للقمح والشعير من أوكرانيا، بما يقارب 650 ألف طن سنوياً، حسب بيانات رسمية. وقال نقيب الخبازين، أخريص أبولقاسم، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الدقيق في ارتفاع مستمر، وسط غياب دور الحكومة في الرقابة أو توفير مخزون استراتيجي لمنع الاحتكار الكامل من قبل القطاع الخاص. وأضاف: «تستورد ليبيا معظم احتياجاتها من القمح والشعير من الأسواق العالمية، خاصة من أوكرانيا، ومن شأن توقّف التصدير أن يرفع الأسعار بشكل جنوني ويضع الأمن الغذائي في خطر».

من جانبه، قال الخبير في الاقتصاد الزراعي علي غيث، لـ«العربي الجديد»، إن عمليات استيراد الحبوب تتزايد في ليبيا مع تعثر المشاريع الزراعية في الجنوب الليبي، لافتاً إلى أن الأسواق العالمية ستتأثر مباشرة بالأزمة وتداعياتها، خصوصاً في ظل انشغال أجنحة السلطة بالصراعات الداخلية. وأوضح أن هناك ارتفاعاً في أسعار دقيق المخابز بنسب تتفاوت ما بين 10% إلى 15%، وأن الأسعار مرجحة للارتفاع مرة أخرى، في حالة عدم تدخّل الحكومة بتوفير أي دعم للخبز. وقال وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية محمد الحويج: «نسعى إلى إنشاء ديوان الحبوب لمنع الاحتكار والمحافظة على أسعار الدقيق والشعير في السوق». وخلال جولة في الأسواق، أكد تجار ومواطنون على ارتفاعات متفاوتة في أسعار الدقيق للاستخدام المنزلي والمخابز، إذ يتراوح سعر الكيلو الواحد بين ثلاثة وأربعة دنانير، فيما يتراوح قنطار الدقيق (50 كيلو) بين 260 و275 ديناراً، حسب نوعية الدقيق.

> 100 ألف طن إنتاج القمح والشعير محلياً في العام الماضي

وشهدت أسعار مختلف السلع الغذائية والدوائية ارتفاعاً كبيراً، وتجاوزت نسبة الزيادة لبعضها، خلال الفترة الأخيرة، 25 في المائة، كالزيوت النباتية والسكر والأرز، وشمل الارتفاع اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض. وقال مدير تجاري لإحدى شركات المطاحن، عبد السلام الزليتني، لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار العالمية ارتفعت، وشركات المطاحن البالغ عددها 56 شركة لا توجد لديها القدرة الكافية على توفير مخزون لمواجهة موجات الغلاء المرتقبة. وأكد الزليتني أن المخزون «قد يكفي لفترة وجيزة، بسبب عدم وجود صوامع مثل التي تملكها الحكومة وهي فارغة للأسف».

وتعاني ليبيا من الجفاف لعامين متتاليين، مع عزوف الكثير من المزارعين في المناطق الجنوبية عن زراعة القمح والشعير، نظراً لغياب الدعم الحكومي والحرب المستمرة وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم شراء محصولهم من قبل القطاع العام أو الخاص، بحسب كلام رئيس جمعية مزارعي فزان، عثمان الطاهر لـ«العربي الجديد».

ووصل إنتاج ليبيا من القمح والشعير خلال العام الماضي إلى نحو 100 ألف طن، فيما تستهلك البلاد نحو 1,26 مليون طن سنويا. وكانت هيئة الحبوب تقوم ببيع البذور بسعر مدعوم للفلاحين، بحوالي 50% من قيمة التكلفة، وعادة ما يحتفظ صندوق موازنة الأسعار بنحو 136 ألف طن احتياطي من الإنتاج، ولكن تم تقليص دور الصندوق.

طاقة

قدرت مصادر إيرانية خسائر إيران السنوية من حظر تصدير نفطها بنحو 62 مليار دولار وذلك بحساب السعر الجاري للخامات النفطية، بينما قدرت الخسائر السنوية بسبب خصومات السعر والتكاليف الإضافية للشحن بين 10 إلى 15 مليار دولار

النفط الإيراني

طهران تقدر خسائرها السنوية بنحو 62 مليار دولار

طهران ـ **صابر غل عنبري**

كشف رئيس نقابة مصدري النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية، حميد حسيني عن أن بلاده تصدر حالياً بين 700 إلى 800 ألف برميل نفط يومياً، قائلاً إن الكمية كان ينبغي أن تكون نحو مليوني برميل، مما يعني حسب أسعار النفط الراهنة خسارة يومية تقدر بين 160 إلى 170 مليون دولار، أي أكثر من 62 مليار دولار سنوياً.

وكانت إيران تصدر قبل تعرض نفطها إلى حظر أميركي تام يوم الثاني من أيار/ مايو 2019 نحو مليوني و500 ألف برميل يومياً. وأضاف حسيني في مقابلة مع موقع «انتخاب» الإيراني، أن العقوبات النفطية حملت الاقتصاد الإيراني تكاليف إضافية مباشرة نحو 20 في المائة، مشيراً إلى أن إيران تبيع نفطها بخصومات بين 10 إلى 12 في المائة عن أسعار السوق، مع حديث عن أنها تتحمل تكاليف إضافية للشحن والنقل. ووصف رئيس نقابة مصدري النفط والغاز الإيرانية أرقام الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الإيراني على خلفية العقوبات النفطية بأنها «مقلقة»، مشيراً إلى أن البلاد تتحمل سنوياً بسبب خصومات بيع النفط والتكاليف الإضافية للشحن خسائر تراوح بين 10 إلى 15 مليار دولار.

وأوضح أن العقوبات على القطاع النفطي والغاز أضاعت فرصا استثمارية كبيرة في إيران، قائلاً إن «إيران من الدول القليلة في العالم التي لديها مشاريع ذات جدوى اقتصادية عالية في قطاعات النفط والغاز ومحطات الكهرباء والبتروكيماويات والتعدين تقدر بألف مليار دولار». وفي السياق، لفت إلى وجود مشاريع عالقة تقدر بـ100 مليار دولار أطلقتها الحكومة لكنها تعجز عن استكمالها بسبب عجز الموارد، مضيفاً أن وزير النفط الإيراني جواد أوجي سبق أن أعلن أن البلاد بحاجة إلى ضخ 150 إلى 160 مليار دولار إلى القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به لتحديث الآبار وزيادة الإنتاج وإعادة بناء البنى التحية وخطوط النقل والمصافي واستكمال المشاريع البتروكيماوية.

وتأتي تصريحات حسيني حول الخسائر الناتجة عن حظر تصدير إيران نفطها إلى الخارج في وقت تستعد فيه البلاد إلى العودة إلى سوق الطاقة العالمية بعد تقدم مفاوضات فيينا النووية لإحياء الاتفاق النووي وحديث أطرافها عن قرب التوصل إلى اتفاق لرفع العقوبات، فضلاً عن أن الأسواق العالمية تعيش فترة ارتفاع كبير في الأسعار. ويتوقع محللون عودة النفط الإيراني بسرعة للسوق العالمي في حال نجاح المفاوضات النووية، وربما بمستويات كبيرة خاصة في البداية بسبب الكميات النفطية التي تحتفظ إيران في الخزانات الأرضية والعائمة والتي تقدر بنحو 60 مليون برميل.

ويقول «بنك أوف أميركا»، وفق وكالة بلومبيرغ، إن صادرات إيران في العام الذي يلي أي اتفاق شامل ستضيف ما يصل إلى 400 مليون برميل، وهو ما يكفي لتحويل أرصدة النفط العالمية إلى فائض.

ويتوقع البنك الأميركي أن يرتفع سعر النفط إلى 120 دولاراً للبرميل بحلول منتصف العام، إلا أنه سينخفض بعد ذلك إلى 71 دولاراً في المتوسط في الربع الأخير من العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإمدادات الإيرانية الإضافية. إلى ذلك، ثمة تصريحات إيرانية رسمية وبيانات دولية تؤكد ارتفاعا كبيراً في الصادرات النفطية خلال الشهور الأخيرة، فقد أكد مندوب المرشد الإيراني الأعلى في مجلس الأمن القومي الإيراني، سعيد جليلي، في وقت سابق من الشهر الجاري في تغريدة أن بلاده تمكنت خلال الفترة الأخيرة من تصدير مليون و200 ألف برميل يومياً لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات من الحظر الأميركي الذي قال إنه كان يستهدف تصفير الصادرات النفطية الإيرانية لكنه فشل.

كما تسعى إيران من خلال اجتذاب استثمارات داخلية إلى حقول النفط والغاز إلى العودة السريعة إلى سوق الطاقة العالمية، حيث أعلن مدير العلاقات العامة بوزارة النفط الإيرانية، علي فروزندة، أخيراً، أن طهران أبرمت عقود بقيمة 4,5 مليارات دولار لتطوير 7 حقول نفطية وغازية خلال الأشهر الأخيرة. في الأثناء، توجه وفد إيراني متخصص في المجالات النفطية والمصرفية، الأسبوع الماضي، إلى كوريا الجنوبية لإجراء مباحثات اقتصادية مع المسؤولين هناك، وفقا للمتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة.

وأضاف خطيب زادة في إفادة صحافية بأن وفد الخبراء الإيراني سيجري مفاوضات مع الشركات والسلطات الكورية الجنوبية، مشيراً إلى أن زيارته تهدف إلى بحث إمكانية استئناف تصدير النفط والمكثفات الغازية إلى كوريا الجنوبية.

وأوضح أن الوفد سيجري أيضا مشاورات مع سيول بشأن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة فيها بفعل العقوبات الأميركية، لافتاً إلى أن نتائج الزيارة «يمكنها أن تشكل اختباراً لتقييم مدى جدية وإرادة كوريا الجنوبية لحل المشاكل الراهنة بين البلدين وعودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية عبر بيع النفط والمكثفات الغازية إلى كوريا الجنوبية واستثمارات شركاتها في المشاريع الاقتصادية الإيرانية». وتقدر طهران ديونها على كوريا الجنوبية بنحو 8 مليارات دولار.

وقال سفير إيران السابق فريدون انتظاري حول ديون كوريا الجنوبية البالغة ثمانية مليارات دولار لإيران والمجمدة حتى الآن: «الحقيقة هي أن الأموال الإيرانية مجمدة في كوريا الجنوبية منذ سنوات، ولو كانت هذه الأموال في الدورة الاقتصادية لإيران لعادت فوائد كبيرة لايران. ويجب على مسؤولينا ومفاوضينا أن يطالبوا كوريا بشكل صريح وحاسم بهذه القضية وألا يقصروا في هذا الصدد بأي شكل من الأشكال.

وقال السفير الإيراني انتظاري وفقاً لوكالة فارس، إن كوريا الجنوبية اشترت نفطاً من إيران بقيمة ثمانية مليارات دولار وحققت أرباحاً أكثر بعشرات المرات من هذا النفط، مضيفاً أن «النفط الذي تم استخدامه كمادة خام بتروكيماوية تم بيعه بعدة أضعاف السعر، وهم الآن ينتهجون سياسات الولايات المتحدة». وتابع مؤكدا أنه بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، غادرت العديد من الشركات الكورية إيران، وكان ذلك إهانة كبيرة لإيران. وقال «أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تعاط حازم مع كوريا الجنوبية حتى نتمكن من التوصل إلى نتيجة جيدة في هذا الصدد».

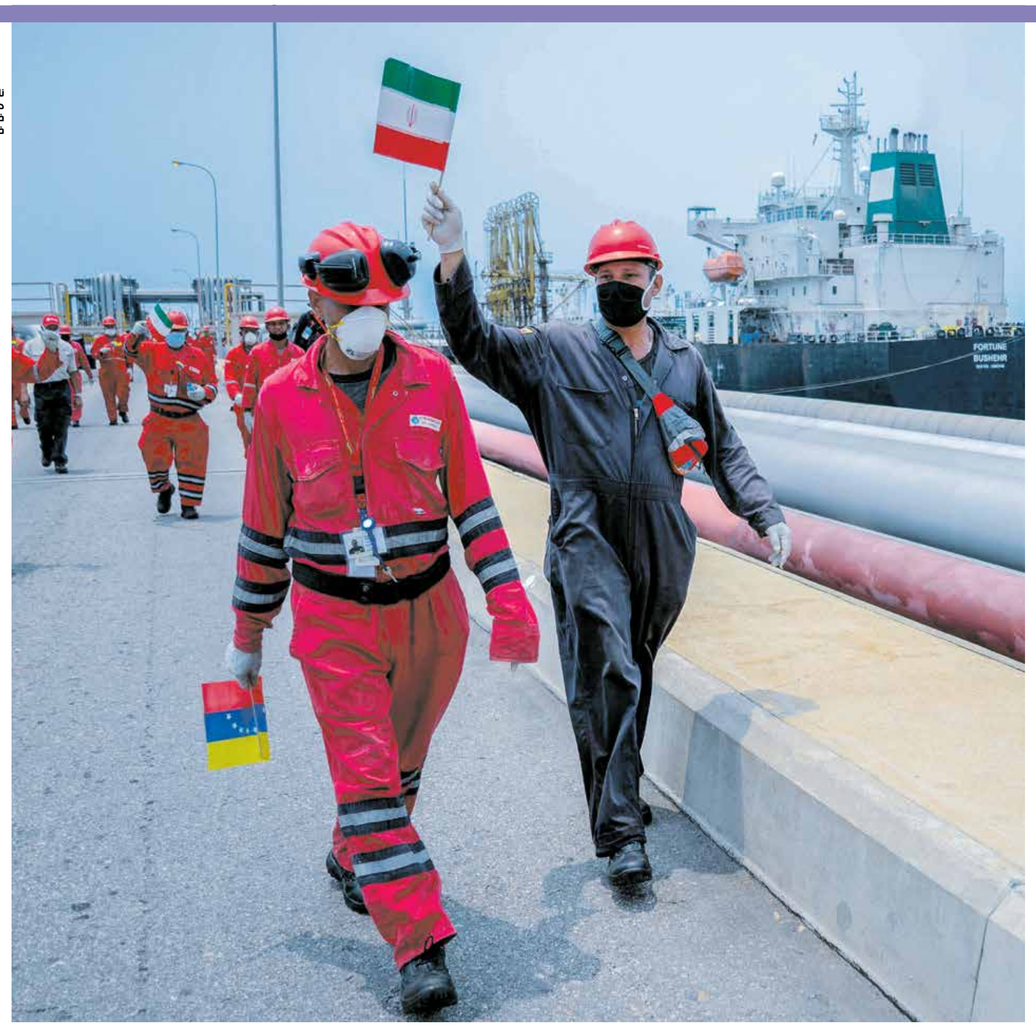

ناقلة إيرانية محملة بالوقود في ميناء فنزويلي (Getty)

تجارة متنامية مع الإمارات

توقع رئيس جمعية النشطاء الاقتصاديين الإيرانيين، تسجيل الحجم التجاري السنوي بين إيران والإمارات مستوى 20 مليار دولار حتى نهاية السنة المالية الجارية في 20 مارس/ آذار. وتعد شركات عاملة بدولة الإمارات وسيطاً في مبيعات الخامات الإيرانية التي تفادت الحظر الأميركي وفقا لبيانات أميركية رسمية. وكان وفد أميركي قد زار أبوظبي العام الماضي وحذر شركاتها من أنها ستتعرض لعقوبات ما لم توقف عملياتها غير المشروعة مع طهران.

لدى إيران خامات تقدر بـ60 مليون برميل في مخزونات عائمة وأرضية

أخبار في صور

فنادق روما مغلقة بسبب كورونا

فنادق روما تعاني من جفاف الزبائن (Getty)

تلقت فنادق روما، من الأكثر فخامة في شارع فيا فينيتو الراقي إلى الأكثر تواضعاً في حي تراستيفيري الشعبي، ضربة شديدة جراء الأزمة الناجمة عن تفشي وباء كورونا. وأظهرت دراسة لنقابة «يونيدستاريا» وغرفة التجارة في العاصمة الإيطالية نرجع عرضت في مطلع فبراير/شباط، أن عدد السياح في العاصمة الإيطالية تراجع من 19,5 مليوناً بينهم 9,2 ملايين أجنبي عام 2019، إلى 4,1 ملايين من بينهم 1,6 مليون أجنبي عام 2020، قبل أن يتدنى إلى 2,8 مليون سائح بينهم مليون أجنبي فقط عام 2021. وحذر مسؤول السياحة في بلدية روما أليساندرو أونورانتو في مطلع الشهر في مقابلة أجرتها معه صحيفة «كوريري ديلا سيرا» «بأنه من أصل حوالى 1200 فندق في روما، ثمة 410 فنادق مغلقة في حين تعمل الفنادق المتبقية بما لا يتعدّى 30% من قدراتها، استناداً إلى الأرقام الرسمية. غير أنّ أصحاب الفنادق يشكون من واقع أكثر تدهوراً. وقال رئيس اتحاد فنادق منطقة لاتيوم والتر بيكورارو الذي يدير فندقاً في وسط روما لوكالة «فرانس برس» إنّ الفنادق المفتوحة تعمل بـ20 إلى 25% من طاقاتها.

ارتفاع أسعار العلامات التجارية الفاخرة

لم تتأثر العلامات التجارية الفاخرة مثل «لوي فويتون» و«غوتشي» و«كارتييه» بتداعيات كوفيد وارتفاع معدلات التضخم بعدما رفعت أسعارها لزيادة أرباحها. وبدا الاقتصاد العالمي التعافي من الوباء العام الماضي، لكن الانتعاش ترافق مع ارتفاع مستوى التضخم، إذ تزداد أسعار المواد الخام والطاقة، لكن بإمكان مصنّعي المنتجات الفاخرة الرد عبر رفع أسعار منتجاتهم، وهو أمر يجعلها تروق أكثر لزبائنهم. وقال الرئيس التنفيذي لـ«إل في أم أش» برنار أرنو، للصحافيين، وفق «فرانس برس»: «لدينا ميزة على العديد من الشركات والمجموعات الأخرى تتمثل بمرونة في الأسعار إلى حد ما، فمثلاً لدينا الوسائل التي تمكننا من التعامل مع التضخم». ويقدر محللون من مصرف «يو بي إس» السويسري بأن العلامات التجارية الأبرز على غرار «لوي فويتون» رفعت أسعارها بمرّتين ونصف مرة عن معدل التضخم على مدى السنوات العشرين الماضية. وأفاد محللو المصرف في مذكرة بحثية أنّ «أسعار الطاقة ما زالت من العوامل الرئيسية المؤثّرة في قطاع المنتجات الفاخرة».

متجر غوشي في هونغ كونغ (Getty)

الاتحاد الأوروبي يخصص 40 مليون يورو للسودان

أزمة الاقتصاد السوداني تتفاقم (Getty)

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس الأحد، تخصيص 40 مليون يورو للسودان في إطار المساعدات الإنسانية. وقالت البعثة الأوروبية بالسودان في بيان: «الاتحاد الأوروبي يخصص 40 مليون يورو للمساعدات الإنسانية للسودان».

وأضافت: «من خلال هذه المساعدة الإنسانية يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم الشعب السوداني في المناطق المحتاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة من خلال الوكالات الدولية».

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات إنسانية للنازحين من الصراعات في إقليم دارفور، غربي السودان، عبر المنظمات الدولية والأوروبية ووكالات الأمم المتحدة في مجال الغذاء والصحة ومياه الشرب والتعليم وحماية المدنيين.

ارتفاع سعر النفط: إدارة بايدن تواجه أزمة جديدة

تواجه إدارة بايدن مخاطر ارتفاع أسعار الوقود، خاصة مع إصرار شركات نفط على عدم رفع إنتاجها بأكثر من 5%

نيويورك ـ **شريف عثمان**

خلال العام الأخير، ومع عودة النشاط في أغلب الاقتصادات الكبرى إلى مستويات ما قبل ظهور الوباء، ارتفعت أسعار النفط الخام والغاز بصورة واضحة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار وقود السيارات في الولايات المتحدة بنسبة تقترب من 40%، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة تجاوزت 60%.

وبينما لجأ الرئيس الأميركي جوزيف بايدن إلى إطلاق جزء من احتياطيات بلاده، ودعا الدول الأخرى إلى فعل الشيء نفسه، تطلّع الجميع إلى شركات النفط الأميركية طلباً للدعم من خلال زيادة إنتاجها، أملاً في سد الفجوة بين العرض والطلب التي تسببت في ارتفاع السعر واضطراب الأسواق، قبل أن تأتي التوترات الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا، لتتسبب في مزيد من الاشتعال في ارتفاع سعر الذهب الأسود.

وبينما تتوالى البيانات التي تظهر ارتفاع معدل التضخم الأميركي إلى أعلى مستوياته في أربعة عقود، واصلت إدارة بايدن مناشدتها للبلدان المنتجة للنفط زيادة إنتاجها منه، أملاً في أن تتسبب زيادة المعروض في وضع حد لارتفاع أسعار الطاقة المستمر في البلاد، والذي ساهم، مع عوامل أخرى، في ارتفاع أسعار كل السلع والخدمات تقريباً خلال الشهور الأخيرة، وضغط على صانعي السياسة النقدية للإسراع في خططهم لإنقاذ المواطنين.

وردا على سؤال عما ستقوم به الإدارة الأميركية مع اقتراب سعر برميل النفط من 100 دولار، للمرة الأولى منذ عام 2014، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين بساكي يوم الأربعاء الماضي «لقد كنا في تواصل دائم مع حلفائنا وشركائنا من منتجي النفط خلال الأسابيع الأخيرة، تحسباً للتطورات الجيوسياسية وما يمكن أن تسفر عنه من تأثير سلبي على إمدادات النفط والغاز في العالم». وأكدت بساكي استمرار جهود إدارة بايدن في التنسيق مع الكونغرس والدول المنتجة للنفط، مشيرة إلى أن كل البدائل موضوعة على الطاولة، ومذكرة الصحافيين بأن الرئيس الأميركي أمر باستخدام جزء من احتياطيات النفط الاستراتيجي لبلاده خلال الشهرين الأخيرين لوقف ارتفاع الأسعار.

وخلال العامين الماضيين، ومع وصول فيروس كوفيد-19 وانتشاره في الأراضي الأميركية، ثم انخفاض سعر النفط وصولاً إلى 20 دولاراً للبرميل، أوقفت أغلب شركات النفط الصخري الأميركي إنتاجها، وألغت كل مخططات الإنفاق على البنية التحتية التي استهدفت زيادة الطاقة الإنتاجية لديها، لكن مع ارتفاع الأسعار مرة أخرى، ترغب تلك الشركات في العودة بطاقاتها الإنتاجية إلى المستويات السابقة، وربما أعلى، إلا أنها تدرك صعوبة تحقيق ذلك في وقت قصير، ومن دون مساعدة واضحة من الإدارة الأميركية.

ويضع الكثير من منتجي النفط الصخري الأميركي نصب أعينهم ضرورة تعويض مستثمريهم، الذين تضرروا من الخسائر الفادحة خلال العامين الماضيين، قبل التوجه نحو زيادة الإنفاق الاستثماري من جديد.

وقبل يومين، نقلت وكالة بلومبيرغ عن شركات «بايونير ناتشيورال ريسورسز» و«ديفون إنرجي» و«هارولد هامز كونتيننتال ريسورسز» تعهدها بعدم زيادة إنتاجها خلال العام الحالي 2022 بأكثر من 5%، أو أقل من ربع الزيادة المعتادة في عصر ما قبل ظهور الفيروس.

وفي لقاء مع قناة بلومبيرغ، قال سكوت شيفلد، الرئيس التنفيذي لشركة بايونير، «حتى لو أراد بايدن منا زيادة الإنتاج، لا أعتقد أننا نستطيع عمل ذلك الآن». وأكد شيفلد أنه «لو وصل السعر إلى 100 دولار، أو 150 دولارا، أو 200 دولار للبرميل، فلن يكون هناك تغيير في خطط النمو الخاصة بشركاتنا».

وتعكس التوجهات السابقة وعيا واضحا لمنتجي النفط الصخري الأميركي بعد خسائر العامين الماضيين، وهو ما يدفعهم إلى رفض «إغراق العالم بالنفط الرخيص» مرة أخرى، وسعيهم لتعويض مستثمريهم، سواء من خلال توزيع نسب من الأرباح المحققة لهم، أو عن طريق عمليات شراء لأسهم الخزينة في شركاتهم، لبعود ذلك بالنفع على حاملي الأسهم في صورة ارتفاع أسعار أسهمهم.

ويقول ريك مونكريف، الرئيس التنفيذي لشركة ديفون إنرجي، «تعرضنا للكثير من عمليات الخداع خلال العامين الماضيين، وبالتالي فإننا سنكون أكثر حذراً قبل اتخاذ أي قرار بزيادة الإنتاج».

شركات النفط الأميركية تتخوف من انهيار الأسعار

حقل نفط صخري في ولاية تكساس (Getty)

حرمان روسيا من الدولار والاسترليني

لندن ـ **العربي الجديد**

قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إن الولايات المتحدة وبريطانيا ستعملان على منع حصول الشركات الروسية على الدولار والجنيه الاسترليني إذا أمر الكرملين بغزو أوكرانيا. وأضاف أن «الخطة التي نراها تتعلق بشيء يمكن أن يكون بالفعل أكبر حرب في أوروبا منذ عام 1945 من حيث الحجم الهائل».

وتابع جونسون أن العقوبات على روسيا في حال الغزو ستذهب إلى أبعد كثيراً مما أعلن من قبل. ونقلت عنه بي بي سي القول إن بريطانيا والولايات المتحدة ستمنعان الشركات الروسية «من التعامل بالجنيه الاسترليني والدولار»، وهي خطوة قال إنها سيكون لها تأثير هائل، وحسب روبترز، هددت بريطانيا، مركز تداول العملات عالمياً، بمنع الشركات الروسية من زيادة رأس المال في بورصة لندن والكشف عن ملكية الشركات والعقارات التي يملكها الروس إذا غزت روسيا أوكرانيا.

وتنفي روسيا أنها تخطط لضم جزء آخر من أوكرانيا، ويقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الغرب يثير حالة من الهستيريا في محاولة لجر روسيا للحرب بعد تجاهل مخاوف الكرملين بشأن توسع حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة.

وبالنظر إلى مكانة روسيا كواحدة من أكبر مصدري النفط والغاز والمعادن في العالم، والتي يتم تسعير خاماتها وتسويتها بالدولار في الغالب، فإن حرمان الشركات الروسية من الوصول إلى أسواق الدولار قد يكون له تأثير مدمر على أسواقها في العالم. وربما تواجه شركات الطاقة الروسية مشكلة في الحصول على قيمة مبيعاتها لأن التسوية للصفقات النفطية تتم بالدولار، وبالتالي ربما تخسر الشركات الروسية حصة من أسواقها لمصدرين من الشرق الأوسط، خاصة إذ اتفقت طهران وواشنطن على تسوية الخلاف حول «النووي الإيراني». إلى ذلك قال مسؤول غاز أوكراني إن إمدادات الغاز الروسية إلى بلاده لم تتأثر بعد اشتعال النار في قطاع من خط أنابيب قرب لوغانسك في شرق أوكرانيا يوم الجمعة.

وذكرت وكالة إنترفاكس للأنباء أمس نقلاً عن مورد محلي للغاز الطبيعي أن خط الأنابيب تعرض «لانفجار قوي» وتسبب في انقطاع إمدادات الغاز عن قرابة مئة منزل. وقال سيرجي ماكوجون رئيس الشركة المشغلة لخطوط أنابيب نقل الغاز في أوكرانيا على صفحته بموقع فيسبوك يوم السبت إنه لا توجد أي خطوط لتصدير الغاز في المنطقة التي تنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا.

يذكر أنّ روسيا تصدّر الغاز الطبيعي إلى أوروبا وتوفر 40% من احتياجات القارة من الغاز عبر خطوط أنابيب رئيسية، وهي «نورد ستريم 1» الذي يمد شمال غربي أوروبا ويصل مباشرة إلى ألمانيا وتقدر سعته بنحو 55 مليار متر مكعب.

ثم أنبوب «يامال» الذي يمر عبر بيلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا وتبلغ سعته 35 مليار متر مكعب. وهنالك أنبوب صغير يمد بولندا من بيلاروسيا تبلغ سعته 5 مليارات متر مكعب سنوياً. كما تمد وسط أوروبا بالغاز عبر أنبوب يمرّ من أوكرانيا إلى المجر وإيطاليا.

حظر الدولار يفقد الشركات الروسية حصة من أسواقها العالمية

جونسون وشولتز في مؤتمر الأمن بميونخ يوم السبت (Getty)